

عام على إعلان ترمب القدس عاصمة لدولة الاحتلال:

خطوة لتصفية القضية الفلسطينية وموقف أمميّ رافض

إعداد
براءة درزي

قسم الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدّولية

عام على إعلان ترمب القدس عاصمة لدولة الاحتلال:

خطوة لتصفية القضية الفلسطينية وموقف أمميّ رافض

إعداد

براءة درزي

قسم الأبحاث والمعلومات

مؤسسة القدس الدوليّة

2018-12-4

عام على إعلان ترمب القدس عاصمة لدولة الاحتلال:

خطوة لتصفية القضية الفلسطينية وموقف أمميّ رافض

مقدّمة

في 2017/12/6، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترمب اعتراف إدارته رسميًا بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، وأصدر تعليماته إلى وزارة الخارجية لبدء إجراءات نقل السّفارة الأمريكية من "تل أبيب" إلى القدس ووقّع في الوقت ذاته على مرسوم تأجيل نقل السفارة ستة أشهر وفقًا لما ينصّ عليه قانون نقل السّفارة الصادر عن الكونغرس عام 1995.

بالفعل، جرى افتتاح السّفارة الأمريكية في القدس في 2018/5/14 بالتّزامن مع الذكرى 70 لنكبة فلسطين، وذلك في مقرّ القنصليّة الأمريكيّة في مستوطنة "أرنونا" جنوب القدس المحتلّة بتغيير اللافتة المثبتة على مدخل القنصليّة واستبدال كلمة السفارة بالقنصليّة.



ترمب يعلن القدس عاصمة لدولة الاحتلال في 2017/12/6

بعد نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، نقلت دولتان، هما غواتيمالا وبارغواي، سفارتيهما من ”تل أبيب“ إلى القدس المحتلّة. وثمّة دول أخرى تعمل على تطوير العلاقة الدبلوماسيّة بدولة الاحتلال التي تجهد لإقناع مزيد من الدول إلى نقل سفاراتها إلى القدس سعيًا إلى إثبات شرعية احتلالها للمدينة على أساس الأمر الواقع. وبشكل عام، فإنّ الموقف، كما عكسه التصويت في الأمم المتحدة، هو رفض إعلان ترمب، ونقل السفارة إلى القدس.

على مدى سنوات الاحتلال، عملت ”إسرائيل“ على انتزاع شرعية لجرائمها وانتهاكاتها عبر فرضها كأمر واقع فيما ساندتها الولايات المتحدة في ذلك، حتى في رعايتها للمفاوضات، بل عبر رعايتها لمفاوضات تضييع الحقّ الفلسطيني. واليوم، تحاول دولة الاحتلال الاستفادة من طريقة ترمب في التعاطي مع القضية الفلسطينية، وهي طريقة تصوغ ما تريده دولة الاحتلال على شكل حلّ تعمل على فرضه كأمر واقع.

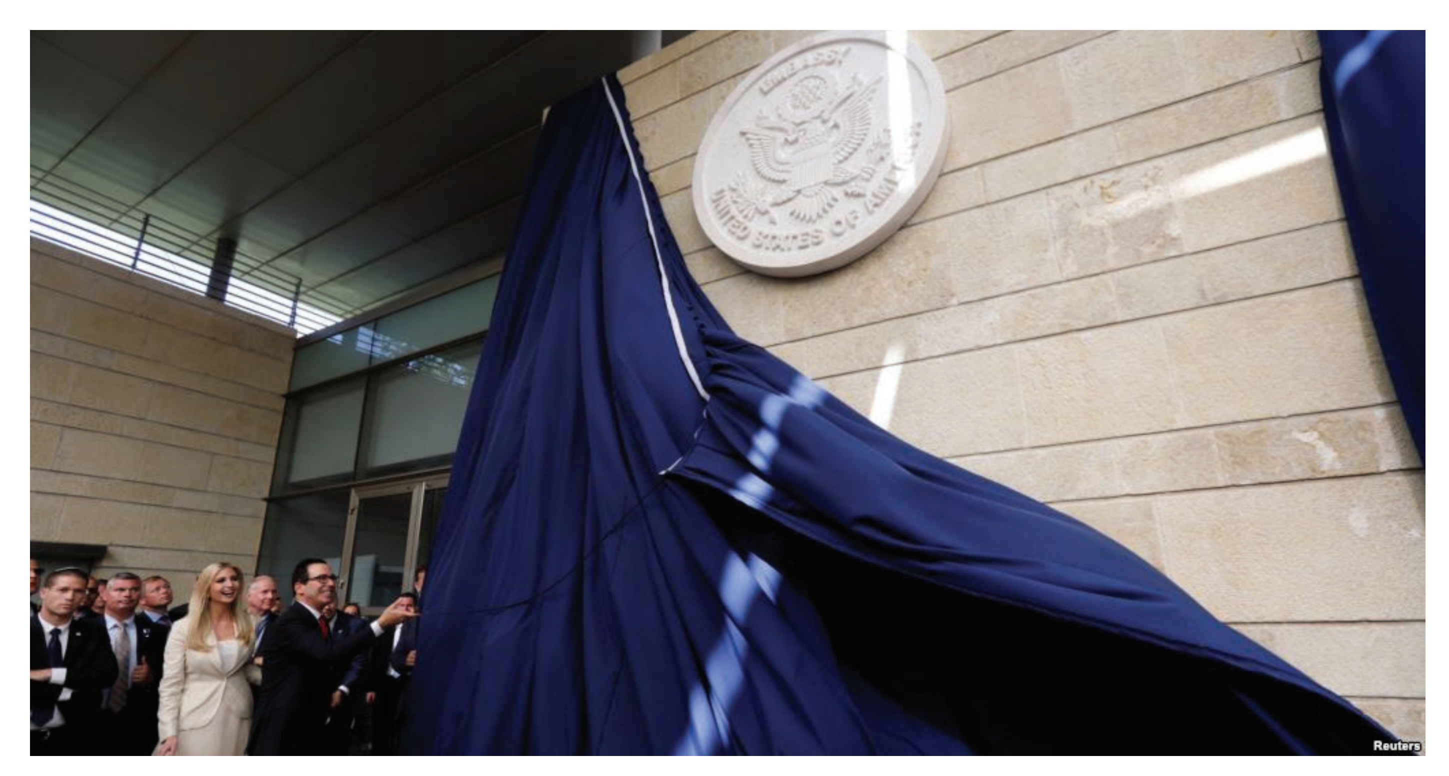
لا يمكن التخفيف من خطورة الإعلان الأمريكي، لكن في الوقت ذاته لا يمكن الركون إليه كقدر محكَم، لا سيّما مع الرفض الدولي لاحتضان الخطوة الأمريكية، والرفض الشعبي لما سمي بصفقة القرن.

تستعرض هذه الورقة الإعلان الأمريكي وتداعياته بعد عام على إطلاقه، وتحاول أن تسلط الضّوء على إمكانية إفشال الخطوة الأمريكية في ظلّ ما تلاها من تطوّرات.

الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال

حتى 2017/12/6، لم تعترف أيّ دولة بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، بما في ذلك الولايات المتحدة التي كانت أوّل دولة تعترف بقيام دولة الاحتلال عام 1948. وتعاقبت الإدارات الأمريكية من كلا الحزبين على ذلك حتّى مع صدور قانون ”القدس عاصمة إسرائيل“ عن الكونغرس عام 1995. وكانت القدس مادة حاضرة دائمًا في الدّعاية الانتخابيّة لمرشّحي الرّئاسة الأمريكية، مع وعود بنقل السفارة الأمريكيّة من ”تلّ أبيب“ إلى القدس، إلّا أنّ أيّ مرشح لم يكن مستعدًا لاتّخاذ مثل هذا القرار عند وصوله إلى سدّة الرئاسة، لانطواء القرار على مضامين ودلالات خطيرة.

لم يخرج ترمب عن نهج من سبقه من مرشّحي الرئاسة بداية، فتعهّد بالاعتراف الرسمي بالقدس عاصمة لـ ”إسرائيل“ وبنقل السفارة في حال فوزه بالانتخابات الرئاسية. استلم



افتتاح السفارة الأمريكية في مقر القنصلية الأمريكية في القدس في 2018/5/14

ترمب مهام منصبه رسميًا في 2017/1/20، ووقّع مرسوم تأجيل نقل السفارة في حزيران/يونيو 2017. وعندما استحقّ التوقيع للمرة الثانية في كانون أول/ديسمبر 2017، خرج ترمب على الإعلام في السادس من الشهر ليعلن اعتراف إدارته بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، وفيما وقّع مرسوم تأجيل نقل السّفارة فقد أصدر تعليماته لوزارة الخارجيّة لبدء إجراءاتها تمهيدًا للنّقل.

أعلنت الخارجية الأمريكية، في 2018/2/23، أنّ افتتاح السفارة الأمريكية في القدس سيكون في أيار/مايو بالتزامن مع احتفال "إسرائيل" بعيدها السبعين[1]. وقد شارك في الافتتاح ابنة ترمب وزوجها، ووزير الخزانة الأمريكي ستيفن منوشين، ونائب وزير الخارجية جون سوليفان، وديفيد فريدمان، السفير الأمريكي لدى دولة الاحتلال[2]. وكان الافتتاح في مقر

1 الخارجية الأمريكية، 2018/2/23.
https://tinyurl.com/yar256kl
2 سبوتنيك، 2018/5/14. https://tinyurl.com/ya3afdau

القنصلية الأمريكية في القدس بعد تغيير اللافتة القديمة وتثبيت لافتة جديدة تفيد بأنّ المقرّ هو مقر السفارة[1].

افتتاح السّفارة في مقرّ غير مخصّص لها وقبل استيفاء المتطلّبات الأمريكيّة للشروط الأمنيّة جاء ضمن النقل التدريجي للسفارة إلى القدس. وعليه، ستظلّ السفارة الأمريكية في "تل أبيب" وسينتقل فريدمان بين المقرّين، فيما يباشر عمله في مقرّ القدس مع فريق صغير، على أن يتمّ توسيع المقرّ المؤقّت بحلول نهاية العام القادم، فيما يجري البحث عن مكان مناسب لبناء مقر السّفارة الدائم في القدس. وفي 2018/11/21، أعلن نير بركات، رئيس بلدية الاحتلال في القدس، عن مصادقته على أعمال توسعة في السفارة الأمريكية في المدينة، من شأنها توسيع مبانيها بحوالي 700 متر مربع إضافي، ما سيمكّن الإدارة الأمريكية من توسيع منطقة عمل السفارة ونشاطاتها وسيسمح لعدد أكبر من الموظفين بالعمل[2]. ونظرًا إلى أنّ الانتقال ليس كاملاً، فقد وقّع ترمب مجدّدًا في 2018/6/4 على قرار تأجيل نقل السّفارة ستّة أشهر التزامًا بقانون نقل السّفارة لعام 1995[3].

في 2018/10/18، أعلن مايكل بومبيو، وزير الخارجية الأمريكي، أنّ القنصلية العامة للولايات المتحدة في القدس ستُدمج وتتحول إلى وحدة فرعية في السفارة الأمريكية في "إسرائيل" التي نقلها ترمب من "تل أبيب" إلى القدس، وسيشرف على عملية الدمج ديفيد فريدمان، السفير الأمريكي في دولة الاحتلال[4]. وجاء في البيان الصادر عن بومبيو أنّ الدمج يهدف إلى "تعزيز كفاءة عملياتنا وفعاليتها"، ولا يدل على أي تغيير في السياسة الأمريكية حيال القدس، والضفة الغربية وقطاع غزة[5].

1 انظر حول نقل السفارة إلى القدس ومبنى السفارة:
محمد عبد ربه وهنادي قواسمي: السفارة الأمريكية... نقل على عجل. 2018/5/14. موقع متراس.
https://tinyurl.com/yd6so7hs
2 جيروزاليم بوست، 2018/11/21.
https://tinyurl.com/ycjhpapf
3 تايمز أوف إسرائيل، 2018/6/5.
https://tinyurl.com/yc74rlgs
4 الغد، 2018/10/29.
https://www.alghad.com/articles/2518012
(مترجم عن فورين بوليسي في 2018/10/23
https://tinyurl.com/y87rndqj)
5 الخارجية الأمريكية، 2018/10/18.
https://tinyurl.com/yd2tu4cy

رفض أممي لإعلان ترمب

صوتت الجمعية العامة للأمم المتّحدة في 2017/12/21 على مشروع قرار رفضًا لإعلان ترمب. وأيّدت أغلبية ساحقة مشروع القرار (128 دولة من 193 دولة عضو في الأمم المتحدة) فيما عارضته 9 دول هي الولايات المتحدة، ودولة الاحتلال، وجزر مارشال، وميكرونيزيا، وتوغو، وبالو، وهندوراس وغواتيمالا، وناورو، بينما امتنعت 35 دولة عن التّصويت، وغاب عن الجلسة 21 دولة[1].

وأكّد القرار أنّ "أيّ قرارات وإجراءات تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس الشريف أو مركزها أو تركيبتها الديموغرافية ليس لها أي أثر قانوني، وأنّها لاغية وباطلة، ويجب إلغاؤها امتثالًا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة"، ودعا جميع الدّول إلى الامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسيّة في مدينة القدس الشريف، مطالبًا جميع الدول بالامتثال لقرارات مجلس الأمن المتعلّقة بمدينة القدس الشريف، وبعدم الاعتراف بأيّة إجراءات أو تدابير مخالفة لتلك القرارات"[2].

وكانت الولايات المتحدة صوّتت بالفيتو في 2017/12/19 على مشروع قرار تقدّمت به مصر في مجلس الأمن ضدّ إعلان ترمب حول القدس لمطالبته بسحب الإعلان[3].



رفضت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطوة ترمب بأغلبية ساحقة

وقد أظهر التّصويت في الجمعية العامة حجم الرفض للخطوة الأمريكية، والرفض الدولي للاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، فيما أكّد تصويت الولايات المتّحدة لإحباط القرار في مجلس الأمن أنّ الولايات المتحدة لم تكن يومًا لتعمل بخلاف المصلحة الإسرائيلية. أمّا الكلام على أن الولايات المتحدة "فقدت" دورها كوسيط في العمليّة السّياسيّة فيدحضه تاريخ طويل من الانحياز الأمريكي إلى دولة الاحتلال، جاء ترمب ليعبّر عنه بفجاجة ومن دون أقنعة.

1 عرب 48، 2018/12/21. https://tinyurl.com/ydc32q4v
2 عرب 48، 2018/12/21. https://tinyurl.com/ydc32q4v
3 فرانس 24، 2018/12/19. http://f24.my/2Fq7.T

بعد نقل "سفارة ترمب": دول قرّرت... وأخرى تفكّر

بداية تقليد الخطوة الأمريكية جاءت من أمريكا اللاتينية، فأعلنت غواتيمالا افتتاح سفارتها في القدس بعد يومين من الخطوة الأمريكية، وكانت بدأت بنقل المفروشات والتجهيزات في 2018/5/1[1]، فيما افتتحت الباراغواي سفارتها في القدس المحتلة في 2018/5/21، بمشاركة هوراسيو كورتيس، رئيس الباراغواي (السابق)، وبحضور نتنياهو وزوجته[2]. واتّخذت سفارتا غواتيمالا والباراغواي من الحديقة التّكنولوجية بالمالحة في غرب القدس مقرًّا لهما. لكنّ تطوّرًا مهمًا حدث بعد فوز ماريو أفادو بينيتيز بانتخابات الرّئاسة في الباراغواي، حيث أعلن الرئيس المنتخب أنّ بلاده ستعيد سفارتها إلى "تل أبيب"، وصرح وزير الخارجية لويس ألبيرتو كاستجليون بأنّ الباراغواي تريد المساعدة في التّوصل إلى حلّ دائم وعادل للصراع في المنطقة[3]. وأثار القرار غضبًا إسرائيليًا، عبّر عنه نتنياهو بإصدار توجيهاته إلى الخارجيّة بإغلاق السّفارة الإسرائيلية في الباراغواي[4].

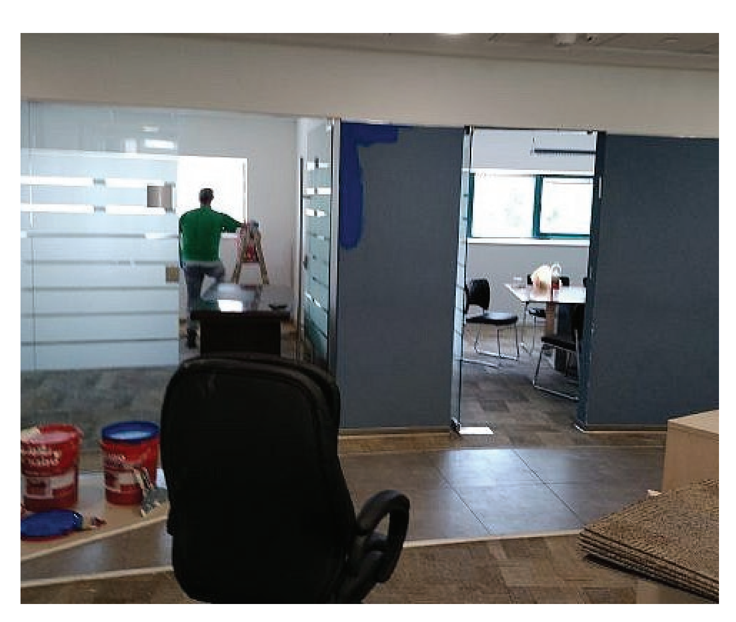


افتتاح سفارة الباراغواي في القدس المحتلة في أيار/مايو 2018 قبل أن يعلن الرئيس الجديد إعادتها إلى «تل أبيب»

في هندوراس، أقرّ البرلمان في 2018/4/13 مشروع قانون يقضي بنقل السفارة إلى القدس المحتلة[5]، فيما لم يقرّ خوان أورلاندو هرنانديز، رئيس البلاد، الخطوة بعد، مع الإشارة إلى أنه كان ألغى سفره إلى دولة الاحتلال التي كانت مقرّرة للمشاركة في الاحتفال بمرور 70 عامًا على إعلان إقامتها.

على الجانب الأوروبي، رفض الاتّحاد الأوروبي الخطوة الأمريكيّة، وعندما أعلنت التشيك أنّها ستنقل سفارتها إلى القدس المحتلة بعد

1 تايمز أوف إسرائيل، 2018/5/2. https://tinyurl.com/ycjl97xn
2 قناة يورونيوز على موقع يوتيوب، 2018/5/21. https://tinyurl.com/yahnshvt
بيان صحفي صادر عن ديوان رئيس الوزراء الإسرائيلي، 2018/5/21. https://tinyurl.com/ybh2gw58
3 رويترز، 2018/9/5. https://tinyurl.com/ya78hkdw
4 ديوان رئيس الوزراء الإسرائيلي، 2018/9/5. https://tinyurl.com/y7p5y6ql
5 روسيا اليوم، 2018/4/13. https://ar.rt.com/k3tx



بدأت غواتيمالا نقل سفارتها إلى القدس المحتلة قبل حوالي أسبوعين من الافتتاح الرسمي



زيمان يفتتح «البيت التشيكي» في الشطر الغربي من القدس المحتلة

الخطوة الأمريكية، ضغط الاتحاد على الحكومة التشيكية لمنع هذه الخطوة، وأكّد التزامه بحل الدولتين وأن تكون "القدس الشرقية" عاصمة للدّولة الفلسطينيّة. ويشار هنا إلى أنّ التشيك كانت إحدى دول الاتحاد الأوروبي التي امتنعت عن التصويت على قرار الجمعية العامة ضدّ القرار الأمريكي. كذلك، فإنّ التشيك مع كلّ من هنغاريا ورومانيا، منعت إصدار بيان عن الاتحاد الأوروبي يدين إعلان ترمب[1]. وقد زار الرئيس التشيكي ميلوش زيمان دولة الاحتلال ما بين 25-2018/11/28، وألقى خطابًا أمام "الكنيست" في 2018/11/26 قال فيه إنّه سيفعل ما بوسعه لنقل سفارة بلاده إلى القدس، مشيرًا إلى أنّه لا صلاحية له ليفعل ذلك. وافتتح زيمان في القدس المحتلّة "البيت التشيكي" (مركز ثقافي)[2]، كخطوة أولى من ضمن مراحل ثلاثة تمهّد لنقل السفارة كان أعلن عنها في نيسان/أبريل 2018 في ظلّ معارضة رئيس الحكومة لنقل السفارة انطلاقًا من رغبته في الالتزام بسياسة الاتحاد الأوروبي في هذا الخصوص[3].

1 Prague Daily Monitor، 2018/5/14.
https://tinyurl.com/y8ws8c3w

2 جيروزاليم بوست، 2018/11/27.
https://tinyurl.com/ycdjnlle
3 تايمز أوف إسرائيل، 2018/4/25.
https://tinyurl.com/yb23o775
جيروزاليم بوست، 2018/9/16.
https://tinyurl.com/y9avbydg

وفي رومانيا، كانت فيوريكا دانشيلي، رئيسة الحكومة أعلنت في نيسان/أبريل 2018 دعم نقل سفارة بلادها إلى القدس إلا أنّ الرئيس الروماني أعلن رفض ذلك، قائلاً إنّ نقل السّفارة يمكن أن يحدث بعد أن يتّفق الفلسطينيون والإسرائيليون على وضع القدس في ما بينهم[1]. وفي 2018/4/27، طلب كلاوس يوهانيس، الرئيس الروماني، استقالة دانشيلي «بسبب فقدانها للثقة»، وكان قال في وقت سابق إنه ينتظر تفسيرات حول زيارة دانشيلي إلى دولة الاحتلال من دون تفويض، وموافقة الحكومة على مذكرة سرية لنقل السفارة الرومانية من «تل أبيب» إلى القدس، من دون استشارته[2]. وقال تيودور ميليسكانو، وزير الخارجية الرومانية، في 2018/10/12، إنّ وزارته أنجزت التقرير المتعلق باحتمال نقل سفارة بوخارست إلى القدس، وأرسلته إلى رئيس الحكومة، التي سترسله بدروها إلى رئيس الدولة ورئيسي غرفتي البرلمان (النواب والشيوخ). وقد تضمّن التقرير، وفق ميليسكانو، تقدير العناصر الإيجابية لنقل السفارة وتلك التي تحمل أثرًا سلبيًا بهدف تقديم التقييم إلى صانعي القرار السياسي ليكون الجميع على دراية بالسلبيات والإيجابيات ولاتخاذ موقف منسّق بخصوص الموضوع[3].

وأصدرت الحكومة البلغاريّة بيانًا بعد اجتماعها في 2018/6/20 قالت فيه إنّها ستعمل على ترقية القنصل الفخري إلى قنصل فخري عام بحيث تشمل صلاحياته كامل دولة الاحتلال، فيما كانت تقتصر على جنوب دولة الاحتلال للسّنوات العشر الماضية[4]. إلا أنّ بلغاريا، التي كانت أيّدت قرار الجمعيّة العامة، أعلنت أنّها لن تنقل سفارتها إلى القدس المحتلة، وأنّ وضع القدس يجب أن يحدد في سياق المفاوضات التي ستؤدّي إلى اتفاق حول الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية، وفقًا لما صرّح به بويكو بوريسوف، رئيس حكومة بلغاريا.

وقال الإعلام العبري إنّ رئيس البرلمان السلوفاكي صرّح خلال زيارته دولة الاحتلال على رأس وفد برلماني بأنّ بلاده تعتزم نقل سفارتها إلى القدس المحتلة، ولكن لم يحدّد موعدًا لذلك، وأعلن كذلك أنّ مركزًا ثقافيًا سيُفتتح في القدس المحتلّة كخطوة

1 تايمز أوف إسرائيل، 2018/4/25.
https://tinyurl.com/yacnpzgj
2 روسيا اليوم، 2018/4/28. https://ar.rt.com/k623
3 جيروزاليم بوست، 2018/10/14.
https://tinyurl.com/yd8j3qly
4 جيروزاليم بوست، 2018/6/25.
https://tinyurl.com/ybay7ltc

أولى ضمن مجموعة من الخطوات التي ستقوم بها سلوفاكيا[1]. وقد وصف رئيس «الكنيست» الخطوة بأنّها «إنجاز دبلوماسي كبير لإسرائيل» وأنّه على ثقة بأنّ «الوفود السلوفاكية التي ستزور القدس لاحقًا ستدرك أنّ القدس هي عاصمة إسرائيل الأبدية»[2]. إلا أنّ الخارجية السلوفاكية أصدرت بيانًا في 2018/7/6 نفت فيه ما ورد في الإعلام العبري حول تأكيد أندريه دانكو، رئيس برلمان سلوفاكيا، عزم بلاده على نقل سفارتها من «تل أبيب» إلى القدس، وجاء في البيان أنّ «موقف سلوفاكيا من وضع مدينة القدس لم يتغير، وهو يستند إلى موقف الاتحاد الأوروبي المشترك الذي يدعو إلى حل وضع مدينة القدس عبر مفاوضات مشتركة تفضي إلى اتفاق باعتبار القدس عاصمة للدولتين، ورفض الخطوات السياسية الأحادية الجانب»[3].

وفي أستراليا، رفضت وزيرة الخارجيّة جوليا بيشوب، في حزيران/يونيو 2018، نقل سفارة بلادها من "تلّ أبيب" إلى القدس اقتداء بخطوة ترمب على الرغم من الضغوطات،



تردد أستراليا حيال نقل سفارتها

ونقلت صحيفة الغارديان عن بيشوب، قولها في المؤتمر السنوي للحزب الليبرالي في سيدني، إنّ القدس هي من قضايا الحلّ النهائي[4]. وكان أعضاء الحزب وافقوا في المؤتمر على اقتراح غير ملزم لحثّ الحكومة الأسترالية على نقل السفارة إلى القدس. لكن سكوت موريسون، رئيس الحكومة الجديد، أعلن في 2018/10/16، أنّه منفتح على خطوة نقل السفارة، وجاء في بيان مشترك صادر عن موريسون ووزيرة خارجيته ماريز باين أنّ أستراليا "ستدرس مزايا نقل سفارة أستراليا إلى القدس الغربيّة، في سياق دعمنا لحلّ الدولتين. سيخضع أي قرار لتقييم دقيق للأثر المحتمل لمثل هذه الخطوة في مصالحنا

1 تايمز أوف إسرائيل، 2018/7/4.
https://tinyurl.com/y8web8qo
2 تايمز أوف إسرائيل، 2018/7/4.
https://tinyurl.com/y8web8qo
3 صفحة وزارة الخارجية السلوفاكية على موقع فيسبوك، 2018/7/6.
https://tinyurl.com/y8bucoy5

4 الغارديان، 2018/6/16. https://tinyurl.com/yb3fr6ot

القومية الأوسع"[1]. ولم يلبث موريسون أن أعلن في 2018/11/12 أنّ حكومته لم تتخذ قرارًا بعد بخصوص نقل سفارتها إلى القدس، بعد توتّر العلاقات مع إندونيسيا على خلفية إعلانه في تشرين أول/أكتوبر[2].

أمّا روسيا فأعلنت الموقف ذاته إذ قال ميخائيل بوغدانوف، نائب وزير الخارجية الروسي، في مقابلة مع إذاعة "كان" الإسرائيلية، إنّ بلاده قد تنقل سفارتها من "تل أبيب" إلى القدس بعد توصّل الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إلى حلّ، وأشار بوغدانوف إلى موقف بلاده لجهة الاعتراف بغرب القدس عاصمة لدولة الاحتلال، وشرق القدس عاصمة للدولة الفلسطينية الموعودة، وبعد ذلك فقط يمكن أن تتّخذ القرار حول نقل السفارة[3]. وكانت روسيا أعلنت، في نيسان/أبريل 2017 اعترافها بالشطر الغربي للقدس عاصمة لدولة الاحتلال، فيما ستكون "القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية"، وجاء في بيان الخارجية الروسية: "نؤكّد التزامنا بالمبادئ التي وافقت عليها الأمم المتحدة من أجل تسوية فلسطينية-إسرائيلية، تشمل مكانة القدس الشرقية كعاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية. وفي الوقت ذاته، نؤكّد في هذا السياق أنّنا نرى القدس الغربية عاصمة لإسرائيل"[4]. وبعد إعلان ترمب القدس عاصمة لدولة الاحتلال، عبّرت الخارجية الروسية عن قلقها من قرار واشنطن الذي من شأنه تعقيد الأوضاع في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية والمنطقة عمومًا. وقالت الخارجية إنّ موقف موسكو لا يزال ثابتًا وهو "دعم تسوية فلسطينية-إسرائيلية طويلة الأمد، تضمن وجود إسرائيل بأمن وسلام ضمن حدودها المعترف بها دوليًا، وتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني لإقامة دولته المستقلة"، وذكّرت ببيانها الصادر في نيسان/أبريل 2017 الذي عدّ "القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطينية مستقبلية، والقدس الغربية عاصمة لدولة إسرائيل"[5].

وإذ انطلقت موجة تقليد إعلان ترمب من أمريكا اللاتينية فإنّ آخر الدول التي أعلنت نيّتها نقل السّفارة كانت من دول أمريكا اللاتينية، وهي البرازيل، إذ أعلن الرئيس

1 موقع الخارجية الأسترالية، 2018/10/17.
https://tinyurl.com/yd7lccj7
2 تايمز أوف إسرائيل، 2018/11/12.
https://tinyurl.com/ybmvzpuz
3 وكالة تاس الروسية، 2018/6/30.
http://tass.com/politics/1011554
4 بيان الخارجية الروسية حول تسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، 2017/4/6.https://tinyurl.com/y8gybs7w
5 بيان الخارجية الروسية تعليقًا على إعلان ترمب القدس عاصمة لدولة الاحتلال، 2017/12/7.
https://tinyurl.com/ydep4sng

الجديد جائير بولسونارو (أنجليكاني من أقصى اليمين-فاز في انتخابات الرئاسة في 2018/10/28 ويتسلّم منصبه رسميًا في كانون ثانٍ/يناير 2019)، في 2018/11/1، أنّه عازم على نقل سفارة بلاده من "تل أبيب" إلى القدس، تنفيذًا لوعد انتخابي في هذا السياق، إذ إنّ "إسرائيل دولة ذات سيادة، وعلينا أن نحترم ذلك"[1]. لكن بولسونارو عاد وأعلن في 2018/11/6 أنّ لا قرار نهائي بخصوص نقل السفارة، وقد جاء إعلانه هذا بعدما أعلنت القاهرة عن تأجيل زيارة كانت مقررة لوزير الخارجية البرازيلي إلى مصر كانت مقررة ما بين 8 و2018/10/11 يلتقي في أثنائها بالرئيس المصري ووزير خارجيته[2]. ووفق موقع بلومبيرغ الأمريكي، فإنّ مصدّري اللحوم في البرازيل عينهم على قرار بولسونارو ويقلقهم احتمال نقل السفارة نظرًا إلى حجم التصدير من اللحم البرازيلي إلى الأسواق العربية، إذ إنّ الدول العربية هي ثاني أكبر سوق مستوردة للمواد الغذائية من البرازيل[3]، الأمر الذي يعني أنّ القرار السياسي سيلحق ضررًا بالسوق الاقتصادية والحركة التجارية مع الدول العربية.

إذًا، على الرّغم من ترحيب بعض المسؤولين



حماسة رئيس البرازيل الجديد لنقل السفارة فرملها قلق تجار اللحوم البرازيليين من ارتدادات القرار

1 غرّد بولسونارو هذا المضمون على حسابه على موقع تويتر في 2018/11/1. https://tinyurl.com/ybfdhr9v وقال الأمر ذاته في مقابلة معه نشرتها صحيفة إسرائيل اليوم في 2018/11/1. https://tinyurl.com/ycalv9jl

2 رويترز، 2018/11/5. https://tinyurl.com/y8qcjyn2

3 بلومبيرغ، 2018/11/8. https://tinyurl.com/y8ns842z

السياسيين بخطوة ترمب، وإقدام عدد من الدول على نقل سفارتها إلى القدس المحتلة بعد نقل السفارة الأمريكية إلا أنّ الموقف العام هو رفض الخطوة الأمريكية "أحادية الجانب" نظرًا إلى أنّها تقوّض حل الدولتين. ومع تفكير عدد من الدول بنقل سفاراتها، فإنّ القرار في هذا الصدد يصطدم بعقبات، لعلّ من أهمّها تعارض الخطوة مع المصالح السياسية والاقتصادية للدول التي قد تقدم عليها. أمّا خطوة غواتيمالا تحديدًا التي أقدم رئيسها على إعادة سفارة بلاده إلى "تل أبيب" بعدما نقلها سلفه إلى القدس المحتلة، فتبقى لها دلالة خاصّة إذ تؤكّد إمكانية عدول الدول التي أقدمت على نقل سفاراتها على عكس قرارها وإخراج سفاراتها من القدس المحتلة.

نقل السّفارة: دفعة تحت حساب مخطّط تصفية القضية الفلسطينية

كان إعلان ترمب القدس عاصمة لدولة الاحتلال مؤشّرًا إلى السياسة التي سينتهجها الرئيس الأمريكي حيال القضية الفلسطينية، إن كان يصحّ أن نصف قرارته بالسياسة، باستثناء أنّها مجموعة من القرارات الهادفة إلى تصفية القضية الفلسطينية. وكان تصريح ترمب بأنّ القدس أزيلت عن طاولة المفاوضات[1] دليلاً على أنّه يحضّر لخطوة أخرى من جنس الأولى وتتكامل معها للوصول بالنهاية إلى تصفية ما تبقّى من ملفّات تؤخّر تحقيق مساعي الاحتلال إلى "دولة يهودية عاصمتها القدس"[2]. وبالفعل، أعقبت خطوة نقل السّفارة مجموعة من القرارات التي يمكن أن تفسّر ما قاله ترمب يوم أعلن القدس عاصمة لدولة الاحتلال لجهة التزام الولايات المتحدة بتسهيل التوصل إلى اتّفاق سلام دائم بين الفلسطينيّين والإسرائيليين[3]. فبعد الإعلان،

1 الجزيرة، 2018/2/12. https://tinyurl.com/yby6hsaz
2 براءة درزي: تطورات الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية في عهد ترمب، موقع مدينة القدس، 2018/5/2. http://quds.be/ry8
3 خطاب ترمب المسجل الذي أعلن فيه اعتراف واشنطن بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، 2018/12/6. https://tinyurl.com/yb8yrkxx

توالت القرارات والتّصريحات الأمريكيّة التي تبيّن أنّ العمل جار على قدم وساق لتثبيت الأمر الواقع الذي فرضه الاحتلال، وتبنّي روايته، وتثبيتها رسميًا. فبعد القدس، انتقل ترمب إلى "ملف اللاجئين" فأعلنت إدارته وقف الدعم المخصص للوكالة، فيما كشفت مجلة فورين بوليسي عن مراسلات داخلية بين جاريد كوشنير، صهر ترمب وكبير مستشاريه، وعدد من كبار المسؤولين، يعبّر فيها كوشنير عن ضرورة بذل جهد حقيقي لإلغاء عمل الأونروا[1].

وفي آب/أغسطس 2018، أعلنت الخارجية الأمريكية عن خفض أكثر من 200 مليون دولار من المساعدات للفلسطينيين، والمبلغ لم يحدد ولكنه جزء من 230.1 مليون دولار مصادق عليها عام 2017 كمساعدات اقتصادية للفلسطينيين[2]. وفي تشرين ثانٍ/ نوفمبر، نقلت هآرتس عن مسؤولين في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID أنّ الوكالة ستفصل نحو نصف موظفيها في الضفة الغربية وقطاع غزة في غضون الأسابيع القادمة، وستوقف عملياتها كافة مع بداية



ترمب وكوشنير يلتقيان نتنياهو في القدس المحتلة في أيار/مايو 2017

1 فورين بوليسي، 2018/8/3. https://tinyurl.com/y94fzfsz

2 بلومبيرغ، 2018/8/24. https://tinyurl.com/yam6w7a4

عام 2019، وذلك في إطار الضغط على الرئيس الفلسطيني محمود عباس للجلوس إلى طاولة المفاوضات[1].

القرارات التي أعلنت عنها إدارة ترمب ترافقت مع الحديث عن خطّة للسلام لم تكشف أطرها أو تفاصيلها، ولكنّ ما ذكره مسؤولون فلسطينيون هو عروض أو ضغوطات على الفلسطينيين للقبول بحيّ أبو ديس عاصمة فلسطينية. والطرح المتعلق بأبو ديس ليس بالجديد، فهو كان مطروحًا في وثيقة عباس-بيلين عام 1995 حيث نصّت الوثيقة على "توسيع حدود المدينة الكبرى لتشمل: (أبو ديس والعيزرية وسلوان)، وتستطيع السلطة الفلسطينية فيما بعد أن تتّخذ من الأحياء الجديدة المستحدثة عاصمة ومركزًا إداريًا لها يصبح اسمها: (القدس) (Al-Quds) بالعربيّة واللاتينية وليس (Jerusalem)، بينما تسمى بقيّة أنحاء المدينة القديمة بحدودها البلدية القائمة حاليًا (أورشليم Jerusalem) منعًا لأيّ التباس، ويعترف بها كعاصمة أبدية لإسرائيل، وتشكّل الأحياء الجديدة المستحدثة من أبو ديس وسلوان والعيزرية وحدة جغرافيّة وسياسيّة مستقلّة تشكّل عاصمة للدولة التي ستعلن عقب انقضاء فترة اختبار النوايا المنصوص عليها في هذه الاتّفاقية، وتجسيدًا للتطلعات الروحية والتاريخية للشعب الفلسطيني". وإذا كانت الفكرة المطروحة ليست بالجديدة إلا أنّ المعطيات المتوافرة اليوم تبيّن سعيًا إلى إحياء ما لم يمكن تحقيقه في السّابق، والمعطيات لا تتوقف عند إعلان ترمب بل تتعدّاه إلى التسريبات التي باتت تسمع عن بعض المواقف العربية بالنسبة إلى القدس وضرورة أن يرضى الفلسطينيون بما يُعرض عليهم أو أن يكفّوا عن التذمّر والشّكوى.

على أيّ حال، قال داني دانون، السفير الإسرائيلي في الأمم المتحدة، في 2018/11/27، إن إدارة ترمب أبلغت "تل أبيب" أنها ستعرض عام 2019 خطّتها للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهي خطة "لا نعرف تفاصيلها، ولكنّها أصبحت جاهزة"، وفق دانون[2]. وسبق ذلك تقرير لموقع أكسيوس نشر في 2018/11/18 قال إنّ ترمب ومستشاريه سيعقدون اجتماعًا حاسمًا لمناقشة تفاصيل الخطّة وموعد إطلاقها[3].

1 هآرتس، 2018/11/24. https://tinyurl.com/y9p4yay9

2 العربي الجديد، 2018/11/27.
https://tinyurl.com/y9knogr4

3 أكسيوس، 2018/11/18. https://tinyurl.com/yaz4hyx9

أيًا يكن موعد إطلاق خطة ترمب يمكن القول إنّ خطّة عبّدت طريقها بالانحياز إلى دولة الاحتلال، وبإعلان القدس عاصمة لها، وبنقل السفارة الأمريكية إليها لتكريس سياسة الأمر الواقع لا يمكن أن تكون طريقًا للحلّ، أو أن تنال رضا الفلسطينيين والعرب والمسلمين الذين عبّروا عن موقفهم في مسيرات العودة الكبرى ومئات الفعاليات الرافضة لقرار ترمب.

خلاصة

تتحرّك الدول على الحلبة الدّولية انطلاقًا من مصالحها، وغالبًا ما تتجنّب القرارات التي يمكن أن تلحق الضرر بها إن على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو غيره. كذلك، فإنّ سياسات الدول معرّضة للتغيير بتغيّر الرؤساء والحزب الحاكم، وبالرؤية التي يتبنّاها صانع القرار في أيّ دولة. فقد خرج ترمب عن نهج سلفه من الديمقراطيين والجمهوريين لجهة الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال ونقل السفارة، فيما أعاد رئيس الباراغواي الجديد سفارة بلاده من القدس إلى "تل أبيب" بعدما نقلها سلفه إلى المدينة المحتلة متسلّحًا بخطوة ترمب. ومع تغيّر رئيس الدولة في البرازيل ورئيس الحكومة في أستراليا برز اتجّاه نحو الخروج عن سياسة سلفهما، وهو اتجاه سرعان ما اصطدم باحتمالات تأثر العلاقات مع الدول العربية وتضرّر المصالح السياسية والاقتصاديّة. وفي المحصلة، فإنّ مواقف الدول موزّعة بين دول حسمت أمرها ونقلت سفارتها، ودول حسمت أمرها ولن تنقلها، وأخرى تدرس إمكانية نقل السفارة وتمهّد له. وعلى ذلك، يمكن تقسيم دوائر العمل

لإحباط الإعلان الأمريكي ومفاعيله وفقًا للاتجاهات التي اختارتها الدول للتعامل مع الإعلان. فأمّا الدول التي تتجنّب الخطوات الأحادية الجانب في القضية الفلسطينية فيمكن تعزيز العلاقات معها والاستفادة من موقفها، لا سيّما في المحافل الدولية، لدعم الموقف الفلسطيني وتشكيل جبهة معارضة لإعلان ترمب، وقراراته الهادفة إلى تصفية القضية الفلسطينية. وأمّا الدول التي تدرس إمكانية نقل سفارتها فمن المهم الضغط عليها حتى لا تسير على خطّ ترمب، حتى إن كان ذلك من باب التلويح بالأثر السلبي لقرارات مشابهة في العلاقات السياسية والاقتصادية. وأهمّ من إحباط مزيد من قرارات أحادية بنقل السفارة هو عدم التّعامل مع إعلان ترمب وقرار نقل السفارة على أنّه قدر محتوم وأمر واقع لا يمكن التّصدّي له، فهذه السّياسة هي ما يحاول الاحتلال، والإدارة الأمريكيّة من خلفه، تثبيتها وفرضها على الفلسطينيّين. ويمكن القول إنّ إعادة الباراغواي سفارتها لدى الاحتلال إلى "تل أبيب" بعد نقلها إلى القدس تعزّز من إمكانيّة عكس قرارات الدول التي نقلت سفاراتها بالفعل.

ومن الأهمية بمكان:

- عدم التعاطي مع إعلان ترمب وقرار نقل السفارة كأمر واقع، بل كخطوة سياسية يمكن عكسها
- مقاطعة الدول التي تنقل سفاراتها، والتلويح بمقاطعة تلك التي تلمّح إلى احتمالية نقل سفاراتها
- قطع الطريق على أيّ حلّ للقضية الفلسطينية من شأنه تصفيتها وتضييع الحقّ الفلسطيني
- استمرار فعاليات المقاومة الشعبية في فلسطين المحتلة، كتعبير عن رفض أي استهداف للقضية الفلسطينية وكل تفاصيلها
- الضغط الشعبي على الحكومات العربية والإسلامية لمنع الانصياع لترمب وسياساته التي تجسّد توجهات الاحتلال
- اضطلاع الإعلام بدوره في الإضاءة على إعلان ترمب وما يحاك من مخططات لتصفية القضية الفلسطينية، ووسائل مواجهتها وإحباطها

الإدارة العامة

شارع الحمرا - بناية السارولا - الطابق 11

هاتف: 00961-1-751725

فاكس: 00961-1-751726

ص.ب: 113-5647 بيروت لبنان

info@alquds-online.org

www.alquds-online.org

